

قول تعالى لا تأخذوا اى لاتعاقبوا وانما جابلفظ المفاعلة وهو
 فعل واحد لان التا من نفسه قد امكن من نفسه وطرق السبيل اليها ليعمل
 فصار من يعاقبه بدينه كالمعين لنفسه في ابدأ نفسه وعندك فيه
 وجه آخر وهو ان الية يأخذ المذنب بالعقوبة فالمذنب كما ان
 يأخذ رب بالمطالبة بالعفو والكرم فانه لا يبد من تجايبه بعد من
 عذابه الاصف فلهذا يسمى العبد عند اخوف منه فلا كما ان كل
 واحد منها يأخذ الآخر غير عنه بل يفظ الموأخذ

تفسير في الراء في اكله التاء

٢٨٩

ولم يرد الامام في تكبيره وما حشر وعاقبه من غيرها بان يرد لام لفظه اجمالية فان مرها
 صواب بل هو اخصا على ما قيل واما من حشره الله او ابرأه فانه فمصد للصلوة والرزاق المبر
 اشتباخ الحركة والسمك فيها وحذف القيد او الذي شرب في الله بالامام المذكو و
 لم يصير مقيد بانه لانم فربما من التكرار الذي لا دخل في الصلة الابالنية عند وجوده
 ولما سمي بتكبيره الذقتما والتوسعة وحذف بيان كحذف الظهوره فما قيل ان من
 الامساك معر فانه صفة الاحبات فاما قوله قبل اما الله ان يرد بوجه ربط صلوة
 بصلوة ولم يربط لعدم شرويه بعد لان لا يصير شراعا بالبتدأ فقط كلفظة الله
 ولا بالرب فقط بل بالجمرة والافتقار ابتداء ويرد بوجه الربح والبيع عليه فمعه من قبل
 يتحقق التباين في صلوة الامام من صلوة المتقدي فالتمس في صلوة كلفظة الله
 تتغير في الجين اذا قصد الاقتداء وارضاه المتابع بالوجه الشرعي ولا يدخل في صلوة
 نفسه ويصح شرويه في نفسه فانه فيها الامام انما الاعتقاد انما اعتقد
 الامام لم يربط به المتعب بالثارة وحذف صلوة لان فساد الاقتداء لانه
 يعطل به اصل الصلة لانه التوسعة بقدره لا يصل الصلة بوجه الاقتداء فلم يكره من
 ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصله ولان التوسعة في الصلة بنية الاقتداء في حق
 من التوسعة بدونها وانقضاء الاصله لا يستلزم انقضاء الصلة في نفسه بل في غيره
 ضلوا في حشره الله فساد التوسعة نفسها والجمرة لان التوسعة عقدت لبيان صلوة على صلوة
 الامام فلما فسد التوسعة فسد التوسعة ولان الاقتداء بغيره بغيره الفصل والعقود بالعلماء
 على ان الوصف الخارجي للامام وانما يصل من واحد وان عقد دار العقل فكل ما يصح
 الاقتداء لا يصح شراعا في صلوة نفسه ومن الاخذ فيها سبها بئس على الخلق في حق
 الله العليم في الواجب على ان يرد عارض على وجوده وذاته ام لا فمعه من
 السجين ان اشد عارض في الوجود وعوض الوصف على عارضه وغير لازم لانه قد
 يرتفع ولا يلزم من ارتفاع الوصف ارتفاع احوال والصحة بغير التوسعة على ان
 الوصف مطلق على الذات لا يحد على حاله في الوجود بل هو في الوجود والوجود
 الوصف واجب بقدم الفصل في رفعه لانه التوسعة في الوجود

قوله من
 الامساك
 قوله
 قوله
 قوله
 قوله

957

Copyright © King Saud University